قطاع السياحة عامل حيوي لازدهار الاقتصاد الكوردستاني

تحقيق: أبو باور

تدر السياحة في الكثير من دول العالم، ارباحاً هائلة وتعتبر عاملا مساعداً لانعاش الوضع الاقتصادي اذا احسن استغلالها سواء على المستوى الداخلي او الخارجي، ولنأخذ جارتنا تركيا كمثال على ذلك، حيث تعتمد بشكل كبير على ما تدره السياحة من ارباح، لطبيعتها الجذابة وآثارها العريقة. واذا القينا نظرة على القطاع السياحي في كوردستان، فان الاماكن السياحية والتاريخة لاتقل اهمية وجمالا عن الاماكن السياحية في الدول المجاورة وحتى بعض الدول الاوروبية، ولكن كوردستان كانت وما زالت ترزح تحت سيطرة المحتلين، فان هذا القطاع قد اهمل عمداً ولم يستخدم الا بصورة محدودة وعلى درجة تفي بالغرض المطلوب وحتى اصبحت بعض المناطق السياحية قبل عام 1991 مناطق محرمة. وبعد الانتفاضة المباركة لشعبنا الكوردي في هذا الجزء الواقع تحت سيطرة النظام العراقي وتشكيل البرلمان والحكومة لم يول هذا القطاع الاهتمام الكافي من لدن الجهات المسؤولة لكي تصبح عاملا مساعداً للأنعاش الاقتصادي في اقليم كوردستان العراق، فما زالت مصايفنا والتي تنقسم الى قسمين: الربيعية والصيفية بحاجة الى ابسط المتطلبات، وخاصة اذا القينا نظرة على المناطق التي يتوافد اليها مواطنو محافظة اربيل في فصل الربيع كـ(هنارة، خانزاد، شيره سوار الخ) حيث تنعدم المرافق الصحية والحوانيت والمطاعم وحاويات رمي الفضلات. وقد رأينا في العام الماضي وضع مرافق صحية من الصفيح مع خزان للماء، ولكن اختفت بعد فترة قصيرة اغلب هذه المرافق،وعند تجوالنا في هذه الاماكن خلال الايام الفائتة استطعنا اخذ آراء ومقترحات بعض المواطنين حول تحسين الاماكن السياحية في كوردستان وفي البداية تحدثنا الى السيد احمد حسين وسألناه عن المعاناة التي يعانون منها في هذه الاماكن فقال:

في البداية اشكركم على تجشمكم عناء التعب والحضور الى هنا للاطلاع على آراء المواطنين بخصوص المناطق السياحية،وفي الحقيقة اصبح الخروج وتبديل الجو في فصل الربيع عادة وتقليداً لدى كثير من المواطنين ويتدفقون بأعداد هائلة على هذه المناطق،وكما ترون انتم بأنفسكم، لكن تفتقر هذه الأماكن الى ابسط الخدمات وهي المرافق الصحية، فأن المواطنين يحرجون من قضاء حاجتهم، وأذا اضطروا وقضوا حاجتهم في العراء، فأن هذا بمرور الزمن يؤدي الى تلوث هذه الاماكن، قياساً الى الاعداد الهائلة من الوافدين لذا ندعو الجهات المسؤولة أيلاء اهتمام اكثر بهذه الاماكن لكي يتاح للمواطنين الاستمتاع اكثر بوقتهم.

بعدها وفي خانزاد التي يتدفق اليها المواطنون بكثرة وخاصة في فترة بعد الظهر ويبقون حتى حلول الظلام، ومع فتح طريق ذي اتجاهين منفصلين،إلا اننا رأينا ازدحاماً كبيراً في حركة السير بسبب الاعداد الهائلة من المواطنين الذين يعتبرونها محطتهم الاخيرة في زيارتهم للأماكن السياحية وكذلك لقربها من مركز المدينة وايضا لجمالية المنطقة. وهناك التقينا بالسيد سيروان احمد وسألناه عن المشكلات التي يعانون منها في هذه الاماكن وكذلك اقتراحاته حول تحسينها فأجاب قائلا:

في العام الماضي قامت بلدية اربيل مشكورة، بوضع مرافق صحية من الصفيح في هذه المناطق وكذلك وضعت مصاطب من الكونكريت،لكن للأسف ان هذه المرافق اختفت وان المصاطب ايضاً اهملت ونحن نطالب الجهات المسؤولة ايلاء اهتمام اكبر بهذه الاماكن كبناء مرافق صحية ثابتة ووضع حاويات لرمي الفضلات وكذلك لو امكن بناء مسقفات بين مسافة واخرى، فكما رأيتم ان الجو كان ممطراً في ايام اعياد نوروز، لكن مع هذا تدفق المواطنون الى هذه الاماكن، لكن لم نجد مكاناً نحمي فيه انفسنا من المطر،لان الجو لطيف والمطر لايمنع الناس من الخروج،لذا لو وجدت هذه المسقفات والمظلات فأن الناس سوف يستفيدون منها. وكذلك قمنا في الايام الماضية بجولة الى منتزه گلكند السياحي الذي يتوافد اليه المواطنون بكثرة في فصلي الربيع والصيف، لكن حاله لايفرق كثيراً عن حال الاماكن الاخرى من حيث الاهمال في الخدمات وخاصة الصحية منها، ومن حيث سعة الحديقة مقارنة بعدد المرافق مع عدد الوافدين اليها.

وكما قلنا في البداية،كلما كان الاهتمام اكبر من قبل الجهات المسؤولة بهذه الاماكن، كلما استقطبت زواراً اكثر وبالتأكيد سيدر هذا بفوائد اكثر على القائمين عليها، ومن جانب آخر ندعو المواطنين ايضاً المحافظة على نظافة وجمالية هذه الأماكن وعدم رمي الفضلات والاوساخ في غير الاماكن المخصصة ان وجدت لتبقى اجمل دائما.

حول علاقات العمل في قانون العمل رقم 71 لسنة 1987

ملا خوشناو

إن مسألة علاقات العمل في شتى مجالات الحياة هي علاقات الإنتاج بين طرفين او اكثر، حيث عن طريقها تنظم مسؤولية وواجبات كل طرف للطرف المقابل.

والمعلوم أيضا أن عقد أو عقود العمل هو اتفاق بين الطرفين وخاصة بين العامل وصاحب العمل، او قد تقوم النقابة بتمثيل مجموعة من العمال والعاملات في عقد العمل المبرم بينهم وبين أصحاب العمل أو الإدارات والشركات..ومن خلال عقد العمل يلتزم كل طرف بما يترتب عليه لصالح الطرف المقابل. ففي عقد العمل الوارد في قوانين العمل، وفي أي قطاع عمل أو إنتاج أو في أية صناعة أو دولة ما، يلتزم العمال بأداء عمل معين لصاحب العمل أو الشركة أو المعمل- وذلك تبعا لتوجيه صاحب العمل ووفق إدارته في حين يلتزم صاحب العمل بأداء الأجر المتفق عليه للعامل.

أن الطبقة العاملة في أية دولة كانت، وبغض النظر عن النظام السياسي، تهتم بعلاقات العمل وتحاول النقابات المهنية العمالية تحسين ظروف العمال المعيشية والحياتية و عوائلهم وكذلك ظروف العمل في مواقع العمل.

وتبعا لذلك فأن العمال يحاولون تحقيق المكاسب الاقتصادية والمهنية والنقابية عن طريق تطوير وتحسين وتعديل ما يرد في عقود العمل بين فترة وآخرى وحسب تطور الاقتصاد الوطني ومدى ارتفاع الأسعار أو لزيادة التأمينات الاجتماعية.

فنلاحظ أن الطبقة العاملة تنبض بالحياة وتطالب بكل وسائل تحسين علاقات العمل لصالح منتجي الخيرات المادية لجميع أبناء المجتمع لكون الطبقة العاملة هي بانية الحياة والحضارة والتقدم المادي للشعوب

والواقع أن كفاح العمال لم ولن يتوقف مهما حاولت الطبقات المستغلة من تبديل طرق استغلالها للعمال بابتكار أساليب خبيثة لامتصاص دماء الشعوب والعمال وجميع الكادحين، فالمقاومة مستمرة وخير دليل على ذلك ما نلاحظه من تضامن جميع الكادحين مع الطبقة العاملة في مقاومة وحش العولمة وخاصة في جانبها الاقتصادي-التجاري، بل أن المقاومة تصل في أحيان كثيرة الى سفك دماء المتظاهرين في ارض الدول الصناعية الكبرى وهذا دليل على أن تنظيم علاقات العمل يجب أن تسوده العدالة والكفاية والحقوق الواضحة للمنتجين الحقيقيين.

هل استفاد عمالنا فيما ورد من حقوق وامتيازات في علاقات العمل/الباب الثالث من قانون 71

أن الطبقة العاملة العراقية بعربها وكوردها وجميع قومياتها ناضلت وما تزال من اجل حياة افضل لها ولعوائلها وقدمت تضحيات كبيرة في سبيل تحقيق أهدافها المهنية والسياسية.

وكان ثمرة نضالات الطبقة العاملة إجبار السلطة الدكتاتورية على تشريع قانون العمل رقم 151/ لسنة 970. ولكن كما نعلم أن الجهات المسؤولة عن تطبيق هذا القانون وبتوجيه من حكم العفالقة لم تنفذ ما ورد في القانون، بل أفرغت محتواه التقدمي بمرور السنين إلى أن أقدمت على إلغاء القانون المذكور وتشريع قانون العمل رقم 71 لسنة987 بعد ان أصدرت السلطة الغاشمة قرارها التعسفي رقم 150 لسنة 987 بتحويل جميع العمال العاملين في قطاع الدولة (العام) الى ((موظفين)) دون تحقيق أية مكاسب لهم، بل أن العمال خسروا الكثير من المكاسب الواردة في قانون رقم 151، وان القانون الأخير 71 اقتصر تطبيقه على عمال القطاع الخاص مايسمى المختلط والتعاوني

ولنسأل أنفسنا ماذا استفاد العمال المشمولون من القانون 71 وخاصة ما يتعلق بعلاقات العمل وظروف العمل وحقوقهم وأجورهم؟..لو راجعنا الباب الثالث (علاقات العمل) الواردة من قانون رقم 71/987 وما يتعلق بعقود العمل بشكل خاص لأتضح لنا أن ما هو مكتوب شئ جميل ومعقول وفي صالح العمال والعمل وأصحاب العمل ولكن، المهم هو التطبيق.فكل قانون إذا لم يطبق فسيبقى حبراً على ورق، فالمادة 34 من القانون أعلاه توضح لنا ما يلتزم به صاحب العمل تجاه العامل فيما يتعلق بأجوره وتهيئة مستلزمات العمل وتوفير الظروف الصحية واحتياطات حوادث العمل والوقاية منها وما يتعلق بتطوير قابلية العامل الإنتاجية والثقافية والفنية...الخ ولنأتي إلى مدى تنفيذ ذلك فأجور العمال في مشاريع القطاع الخاص والمختلط والتعاوني متدنية جداً ولا تسد ابسط الحاجات الحياتية للعامل وعائلته بصورة تليق الإنسان فليس هناك أية مقارنة بين ما يتقاضاه العامل، حتى العامل الفني أو الماهر،من أجور لقاء عمله، وفي كل القطاعات الإنتاجية، ومستوى الأسعار لمختلف السلع والخدمات. وهناك عشرات الألوف من العمال يعيشون تحت مستوى الكفاف نتيجة هذا الخلل الكبير بين الأجور والأسعار، أي بعبارة أخرى أن أصحاب العمل في القطاع الخاص لا يدفعون لعمالهم حقوقهم المناسبة من الأجور أي انهم يمتصون دماء العمال على شكل فائض قيمة باعتبارها أجوراً مستحقة ((غير مدفوعة))لهم حسب قوانين الإنتاج المادي، وبعبارة أخرى انهم(أي أصحاب العمل)يقبضون أجور عمل لعدد من ساعات العمل المستحقة للعمال والمبذولة في الانتاج المادي في المشاريع العائدة لهؤلاء اصحاب المشاريع والعمال

ويمكن القول ان ما ورد في القانون رقم71 وخاصة المادة (4)التي تنص على أن القانون يكفل حصول العامل على اجر يكفي لسد حاجات العامل الأساسية وتمكنه من إعالة أسرته ولكن أين ذلك في عراق مبتلى بالفاشست؟

اما ما يتعلق بظروف عمل العمال في كافة قطاعات الإنتاج فحدث ولا حرج، فالظروف سيئة ولا تتوفر أبسط مقومات الوقاية من إصابات العمل أو الظروف الصحية المناخية داخل مرافق العمل وكذلك المستلزمات والاحتياطات الضرورية أثناء عملية الانتاج حيث يلاحظ كثرة أصاباب العمل والأمراض المختلفة وخاصة في المشاريع التي تستخدم المواد الضارة والكيماوية..وكذلك عدم التزام أصحاب العمل بالأحكام الواردة في القانون المذكور والمتعلقة بتشغيل العمال الأحداث (الأطفال)..إضافة إلى اختلاف أجور العمل في نفس موقع العمل بين العمال والعاملات وهذا إجحاف بحقوق المرأة العاملة وأن ذلك واضح في جميع مرافق العمل العائدة للقطاع الخاص.

أن العمال في ظروف عراقنا هم دائماً في الجانب الضعيف لأسباب عديدة منها تلكوء الجهات المختصة الحكومية وعدم جديتها في تطبيق تشريعات العمل والعمال وعدم الاهتمام بأجهزة تفتيش العمل إضافة إلى مساومة النقابات الحكومية الصفراء مع أصحاب العمل على حقوق العمال عدم ايمان المسؤولين في النقابات بدور الطبقة العاملة في الحياة الاقتصادية والسياسية وتهميش دور هذه الطبقة المناضلة ضد مستغليها وعرقلة دورها في المجتمع بشكل يليق بها وبحجمها في المجتمع العراقي إضافة إلى استخدام اقذر الوسائل لمحاربة التنظيمات العمالية المدافعة عن حقوق العمال وضد مناضلي الحركة النقابية والعمالية مثل الحركة النقابية الديمقراطية في العراق.

ولا شك أن الحركة العمالية النقابية المناضلة سوف تنتصر لسبب بسيط أنها تدافع عن الحقوق والآمال المشروعة للعمال عرباً وكورداً وغيرهم من العمال في عراقنا العزيز.

ماذا عن عمال القطاع الخاص في كوردستان؟

من المعلوم أن الإدارتين في الإقليم مازالتا تلتزمان بكثير من القوانين الصادرة من الحكومة المركزية، وخاصة ما يتعلق بتشريعات العمل والضمان الاجتماعي وحتى بالنسبة للقرار اللامسؤول (150/987) وهذا إجحاف بحقوق عمالنا الكوردستانيين، لأن هناك قراراً من برلمان كوردستان ينص على إلغاء أو على الأقل تجميد أي قانون أو قرار إذا كان في غير صالح أبناء شعبنا في الإقليم.

أذن لماذا لا يلغى القرار الآنف الذكر أو لماذا لا يطبق القانون رقم 151 لسنة970؟أن على حكومة الإقليم إرجاع الحقوق المسلوبة من العمال الكورد وغيرهم في الإقليم بشكل يتيح لهم خدمة عملية الأعمار والتنمية في الإقليم أذن ما العمل لتحسين ظروف عمالنا في الإقليم..؟

أدرج أدناه بعض المقترحات والآراء لتحسين وضعهم..

1-أجراء انتخابات عمالية ديمقراطية في الاقليم، لأن النقابات الحكومية غالباً ما تكون مقيدة بحزب أو جهة سياسية وتأتمر بأمره ومن الصعب الدفاع عن حقوق العمال وخاصة مقابل أصحاب العمل والمشاريع الذين لهم دور مؤثر على الأجهزة الحكومية في الإقليم.

2-ضرورة تفعيل وتنشيط دور لجان تفتيش العمل وتشكيل لجان تفتيش مشتركة من الجهة الحكومية والنقابات واختيار عناصر مؤمنة بحقوق العمال للقيام بجولات ميدانية مستمرة ودورية للمواقع والمشاريع العائدة للقطاع الخاص لمعرفة مدى الالتزام بقوانين العمل...

3- فتح دورات ثقافية قانونية للكوادر الحكومية (وزارة العمل) وللنقابيين المعنيين بمتابعة تطبيق تشريعات العمل لإعدادهم كوادر قانونية مؤهلة للدفاع عن العمال ومصالحهم حسب ما ورد في القانون لكي لا تبقى مواد هذه القوانين جامدة لا تفي بالغرض المشرعة من اجله.

4- إفساح المجال للعمال في الإقليم ولنقابتهم الحقيقية المنتجة بممارسة أصحاب العمل والتفاوض معهم لإعادة النظر في أجور العمال في مواقع العمل وحسب ظروف المشاريع ومدى ربحيتها ووضع ضوابط مدروسة لذلك.

5- ضرورة تطبيق ما ورد في قانون التقاعد والضمان الاجتماعي للعمال رقم 39 لسنة 971 وخاصة الحقوق التقاعدية والصحية والأجور المدفوعة خلال فترة مرض العامل، ومن الضروري إعادة النظر في هذا القانون من قبل برلمان كوردستان حيث مضى اكثر من ثلاثين عاما وخلال هذه الفترة الطويلة حدثت تغييرات كثيرة بالنسبة لحقوق العمال التقاعدية.

6- لقد طرأ تغيير كبير على عدد العمال في الإقليم وخاصة بعد تطبيق القرار الدولي 986 عام 1996 وازداد عدد العمال بشكل كبير وتبلورت الطبقة العاملة الكوردستانية وأصبحت طبقة يحسب لها حساب كبير وخاصة في مجال البناء والإنشاءات والميكانيك والحدادة والتجارة وغيرها، لذلك من المهم أن تعيد حكومة الإقليم النظر في مجال البطالة المنتشرة في أوساط عمالنا في الإقليم أي من الضروري وضع خطة علمية مدروسة لمعالجة البطالة في جميع القطاعات وضرورة تنشيط دور دائرة التشغيل في الوزارة المختصة وأعداد خطة للتشغيل حيث يمكن عن طريق هذه الدائرة معالجة الكثير من المشاكل التي تصادف العمال وخاصة ما يتعلق بعقود العمل وظروفها وأجور العمال وما يتعلق بالضمان الاجتماعي لهم-

العملية التربوية تنتظر نسمات التغيير

خالد بكر ايوب

كثيرا ما جمعتنا (نحن المهتمين بهموم الوطن) مجالس دافئة تدور فيها أحاديث طويلة عن الهم والشجن والأمل والمستقبل مرددين دوما تنفيسا عن الكرب واراحة للنفس المثل العامي العراقي(العمر يخلص والسوالف ما تخلص).

والأحاديث رغم تنوعها وتشعبها تنصب في نهاية المطاف حول الدمار الذي أصيب به الوطن خلال ثلاثة العقود الأخيرة من القرن المنصرم، ونتفق وبشكل مطلق بأن عملية التدمير استهدفت الإنسان قبل البناء. وتجاهل هذه الحقيقة حقيقة مؤسفة، فأغلب كتاباتنا تركز وبشكل تفصيلي عن الدمار الاقتصادي، ولا يمكن نكران هذا الدمار ولا الخسائر البشرية الجسيمة التي أصيب بها الوطن،وهما يستحقان الكتابة عنهما،الا ان الدمار الذي أصيب به الإنسان العراقي والكوردستاني وهو الأهم قلما يتم التطرق اليه. فيبدو ان ثمة خشية (لا نعرف نوعها ولا مصدرها) من الإشارة الى هذه الحقيقة حقيقة الدمار الإنساني الذي يشمل الناحية البايلوجية والنفسية والصحية والقيمية والاعتبارية، وكأننا بتجاهل الحقيقة المفزعة نتمكن من تجاوزها والغائها، متجاهلين أهمية إعادة البناء الإنساني التي لا يتم الا بدراستها وطرحها على موائد النقاش والتحليل بغية وضع إقدامنا على المسار الصحيح.

وينبغي ان ندرك في البداية بأن عملية استهداف الإنسان لم تأت عشوائيا، بل جاءت بشكل مخطط ومدروس وفق دراسات منهجية علمية، لذا فأن القوى التي أرادت التدمير سواء أكانت خارجية أو داخلية (والمثل الكوردي يقول: الشجرة لا تتصدع الا بدودتها الداخلية) قد استندت ودون أدنى شك على دراسات زودتها بمعلومات عن سيكولوجية المجتمع العراقي وتركيبته الاجتماعية وقدرات الفرد الإبداعية، والثغرات التي يمكن التغلغل من خلالها، وعلى ضوئها قررت وتحركت تلك القوى لافراغ الإنسان العراقي من جوهره وسلخه من أصالته وابعاده عن تراثه وعن المصادر المعرفية والينابيع الثقافية الضرورية لارتقاء الإنسان وسموه. وعلى هذا الأساس تم اختيار مجال التربية والتعليم كأحد المجالات الهامة المستهدفة ، كون التعليم يبني الإنسان سلوكيا ومعرفيا ويفتح أمامه أبواب الخلق والإبداع.

ويبدأ التحرك بداية بإدخال السياسة أو بشكل أدق (الحزبية أو التحزب) الى ميدان التربية والتعليم، ليصبح الانتماء الحزبي (للحزب الحاكم بطبيعة الحال) اكثر أهمية من الكفاءة والقدرة والمستوى العلمي والثقافي والمعرفي، ووصل الحال الى حد ان تتحول الهيئات التعليمية والتدريسية وفي كافة المراحل الدراسية العوبة بيد الأجهزة الحزبية ومنفذة لأوامرها التي لم تتضمن سوى تحقيق أهداف اقل ما يقال عنها، بأنها كانت بعيدة كل البعد عن مبادئ التربية ومقومات بناء الإنسان.وبدأت المناهج تتغير وتتبدل ليس نحو الأفضل بل لتبتعد وفق هذا التغيير عن بيئة الطالب ومحيطه الاجتماعي، ولا غرابة حينما نقول أن بعض المناهج استوردت من خارج الوطن لتدرس نصا دون أي تعديل ودون الاهتمام بمدى انسجامها مع ميول الطلاب ومدى ملاءمتها لطبيعتهم النفسية والفكرية ومواقعهم الجغرافية وانتماءاتهم القومية.

وبخصوص بنايات المدارس، فأن عملية بناء المدارس لم تتوازن مع ازدياد عدد الطلبة، فأكتظت المدارس بالطلاب والتلامذة، ليصل عددهم في بعض الأحيان الى (70) في شعبة واحدة.

والتأثير السلبي على المستوى العلمي والمعرفي.. بدأ بالتزايد عندما رافق هذا الإهمال المتعمد، الهبوط التدريجي في المستوى المعاشي للهيئات التعليمية والتدريسية وخصوصا في مراحل الأساس (المرحلة الابتدائية).

ما ذكر سابقا.. (إضافة الى قضايا وسلبيات أخرى لا مجال للخوض فيها) بدأت ملامحه بالظهور منذ أواخر السبعينات وبداية الثمانينات واستمرت الحالة الى بداية التسعينات حيث الانتفاضة الجماهيرية التي حملت معها النسمات الأولى من رياح التغيير في مجمل حياة المجتمع العراقي، الا ان ومزيد من الاسف فلربما ان القوى التي أشرنا اليها سابقا هي السبب في عدم وصولها الى الأهداف المرجوة منها ،وبدأت الأحداث المؤسفة تتوالى لتؤثر سلبا (كما أثرت على كافة الجوانب الحياتية) على عملية التربية والتعليم ، فانقسمت المؤسسات التربوية الى قسمين قسم تديره الحكومة العراقية المركزية، والآخر يقع ضمن سلطات حكومة إقليم كوردستان الذي انقسم هو الآخر الى قسمين كما يعلم الجميع نتيجة للاقتتال الداخلي .

وحسب المعلومات الواردة فأن القسم الذي يقع تحت سيطرة الحكومة المركزية علاوة على ما كان يعانيه سابقا اصبح اكثر تدهورا وبات في حال يرثى لها ، ولا ينبغي الدخول في التفاصيل فيما يتعلق بهذا القسم لبعدنا عنه ولعدم وجود آذان صاغية لصوتنا بلا شك.الذي يهمنا هو وضع المؤسسات التربوية والتعليمية في اقليم كوردستان لكوننا احد العاملين فيها والأكثر التصاقا وقربا من مشاكلها وهمومها.

حاولت حكومة الاقليم ممثلة بوزارة التربية منذ عام 1992/ بإعادة النظر في مجمل العوامل التي تسببت في هبوط مستوى التعليم وتدنيه، وبدأت بوادر الاهتمام بالإنسان باعتباره محورا أساسيا للتغيير الإيجابي دون النظر الى انتمائه السياسي والفكري والقومي، الا ان سرعان ما ظهرت العوامل المحبطة منها الصراع الحزبي الضيق بل والمدمر الذي أدى الى تقسيم المسؤوليات التربوية وفق الانتماء الحزبي دون الآخذ بنظر الاعتبار الكفاءات والقدرات والخبرات،ودون فسح المجال للدماء الشابة المقتدرة بأخذ دورها وظل الاعتماد على العناصر القديمة،فرغم عدم إنكارنا لخبراتهم الغنية فأنها بحاجة الى التجديد والتفاعل الحيوي مع المعطيات الجديدة والواقع المستجد والاتجاهات الحديثة في إعادة أسس العملية التربوية التي من الضروري أن يكون هدفها الرئيسي إعادة بناء الإنسان وفق متغيرات العصر.

وبسبب الاقتتال الداخلي وانقسام المؤسسات التربوية لم تستطع هذه الأخيرة أن تنفذ ما هو المطلوب منها وأن تقوم بما هو ضروري في مجال تعديل الأخطاء وتصحيح الأوضاع. فالمؤسسات هذه كانت بحاجة ولحد الآن الى (فلسفة تربوية) لتصاغ على ضوئها الأهداف التربوية والوسائل الكفيلة بتحقيقها ألا أن الفلسفة التربوية لا تزال غائبة تاركة فراغا كبيرا وضبابا كثيفا حول ماهية الأهداف ونوعية الوسائل وكيفية العمل نحو الوجهة الصحيحة.أما بالنسبة للمناهج الدراسية فأنها بقيت على حالها..مع تغييرات طفيفة وسطحية والحاق فصول إضافية فيما يتعلق بالمناهج الاجتماعية (التاريخ والجغرافية والوطنية) في مراحل الابتدائية والثانوية.

ويعلم جميع التربويين بأن (الفلسفة التربوية والمناهج) يعتبران من الأمور الرئيسية والأساسية لعملية التربية والتعليم ، وأنهما يحددان المسار الصحيح للعملية ، كما ويؤشران الأهداف المرجوة تحقيقها. فأي إهمال لهما تكون نتيجته تخبط العملية التربوية في مسيرتها وأصابتها بحالة من الفوضى وعدم وضوح الرؤية.

أما فيما يتعلق بأوضاع الهيئات التعليمية والتدريسية (ماعدا الجامعات) ،فبقيت على حالها رغم زيادة الرواتب التي لم تصل الى الحد الذي يمكن للمعلم أو المدرس أن يؤمن معيشته بها، فما زال المعلم يعمل أعمالا إضافية ليسد رمق أفراد عائلته، ولنتحدث بكل وضوح.

أي عطاء أو إبداع ننتظره من (معلم) يعمل بعد أوقات الدوام كسائق للتاكسي أو كبائع أو صاحب دكان أو في بعض الأوقات كعامل، رغم أن المهن التي أشرنا اليها مهن شريفة وتنال التقدير من المجتمع، الا أن ممارسة المعلم لها يفقده الكثير من حماسه ونشاطه ويشل قدراته الإبداعية والفكرية. واختصاراً للقول وامتثالا للمثل (العمر يخلص والسوالف ما تخلص)

نقول بأننا بحاجة الى بناء الإنسان مجددا واعادة بناء الإنسان وخصوصا بناء الجيل الحالي لا تتم الا عبر العملية التربوية التي أشرنا الى عدد من حاجاتها منها : فلسفة تربوية، مناهج جديدة وفق المتغيرات العصرية ، تحسين الحالة المعاشية للهيئات التعليمية والتدريسية والعمل الجدي لبناء المدارس وفق القرار (986)وتشجيع القطاع الخاص ومنظمات (NGO) للعمل في هذا المجال الإنساني خدمة للمجتمع الكوردستاني كي يكون بذرة صالحة للنمو على ارض المجتمع العراقي.